

(مترجم من الانجليزية)

مساء الخير
نشكر حضوركم جميعا لهذا اللقاء الصحفي.

نحن هنا اليوم لنطلق هذه الرسالة من اراضي المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المقدسة الحبيبة استنادا لقوانين "الستاتيكو" والقوانين والمواثيق الدولية.

على مدى الأسابيع الماضية، كانت مدينتنا المقدسة تجتاز موجات مضطربة من التطورات التي قذفت ببطيريركيتنا، جنبا إلى جنب مع جميع الكنائس والمجتمعات المسيحية الأخرى في الأراضي المقدسة، في بحار هائجة من التوتر والاجندات السياسية. وآخرها القرار المعروف في قضية "باب الخليل"، الذي تجاوز كل حدود العدالة والمعقول.

لقد تحمّلنا وبصمت وكنا شاهدين على حملة قاسية ضدنا وضد بطيريركيتنا، حملة نمت بقوة يوم بعد يوم باتهامات زائفة وقذف استهدفت تراثنا ونزاهتنا.
واليوم، انه نداء واجبنا والتزامنا، الذي ائتمنا عليه من قبل الله ، الذي قادنا لكسر صمتنا والقول: كفا تعنى كفا .

ونحن مضطرون لاتخاذ هذا الإجراء غير المسبوق في الدعوة لهذا المؤتمر الصحفي للرفض علنا وبوضوح الحكم غير العادل الصادر عن المحكمة المركزية الإسرائيلية في قضية "باب الخليل".
هذه المعركة القانونية التي دامت عقدا من الزمن ادت إلى قرار غير عادل تجاهل كل الأدلة القانونية الواضحة والراسخة التي قدمتها البطيريركية واثبتت من خلالها سوء النية والرشوة والتآمر. هذا القرار، لمصلحة مجموعة المستوطنين "عطيريت كوهانيم"، لا يمكن تفسيره إلا بأنه ذو دوافع سياسية.

إن هذا القرار المتحيز، الذي لا يؤثر على البطيريركية فحسب، بل يضرب أيضا في قلب الحي المسيحي (حارة النصارى) في البلدة القديمة، يأتي في ظروف هشة ووقت حساس للغاية، وسيكون له بالتأكيد أكثر الآثار السلبية على الوجود المسيحي في الاراضي المقدسة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد وتوتر خطير في مجتمعنا الشيء الذي نعمل جميعا جاهدين على احتواءه.

سنبدأ عملية الاستئناف أمام محكمة العدل العليا، حيث نثق بأن يكون هنالك قرارا يستند فقط إلى الامور القانونية والإجرائية والعدل. وستستنفذ البطيريركية الآن كل ما في وسعها لقلب هذا الحكم الظالم.

ومما يزيد من حدة قلقنا بشأن تسييس قضية "باب الخليل" هي الإجراءات الأخيرة التي اتخذها 40 عضوا في الكنيست الاسرائيلي، بتوقيعهم قبل أسبوعين على مشروع قانون مقترح للنقاش في البرلمان الإسرائيلي، وإذا ما أقر، فانه سيقيد بشدة حقوق الكنائس في التعامل بحرية واستقلالية مع أراضيها، ويهدد بمصادرة تلك الاراضي.

إن هذا القانون هو محاولة واضحة لحرمان بطريركتنا البالغة من العمر 2000 سنة، وكذلك حرمان
اشقائنا الكنائس الأخرى الحاضرة لقرون في الأراضي المقدسة، من حريتنا واستقلالنا المشروعين
والتاريخيين. إن هذا المشروع الذي لا يمكن تحمله، إذا ما تم إقراره، سيكون انتهاكا واضحا وخطيرا
لكل معاهدة دولية تحكم المنطقة، وسيكون اعتداء مرفوضا على حرية العبادة.

إننا ندعو إلى عقد اجتماع عاجل لرؤساء كنائس الأراضي المقدسة لتنسيق رفضنا وردنا لهذه التطورات
الخطيرة والمخيفة التي لن تؤثر على المجتمع المسيحي الاصيل للأراضي المقدسة فحسب، بل على كل
مسيحي في جميع أنحاء العالم الذي يعتبر القدس والأراضي المقدسة ذات أهمية و بعد روعي عميق.

ونحن لا نزال ملتزمين التزاما تاما بدعم مهمتنا الرعوية والروحية كما أوكلتها إلينا العناية الإلهية.
وحتى ونحن نواجه هذه التطورات غير المسبوقة والخطيرة، نطمئن مجتمعنا المسيحي الحبيب في
أرضنا المقدسة، وكذلك في منطقتنا الشرق أوسطية، وفي العالم اجمع، باننا في بطريركية القدس، و
اخوية القبر المقدس، سوف نبقي اوفياء لمهمتنا كاوصياء وخدم لقبر السيد المسيح المقدس وجميع
المواقع المقدسة. وسنبذل كل ما في وسعنا لدعم و صون ممتلكات البطريركية وزملائنا من
الكنائس، وسنكون ثابتين في حماية الوجود المسيحي في المنطقة، فالحكم في قضية "باب الخليل"،
ومشروع القانون المقترح في الكنيست على حد سواء لهم اعتداءات خطيره على ذلك.

ولا نستطيع الا أن نؤكد بشدة على خطورة هذه الحالة.

وندعو الرئيس ترامب، والرئيس بوتين، والملك عبد الله الثاني، والرئيس عباس، والرئيس ريفلين،
ورئيس الوزراء تسييراس، والرئيس انستسياديس، والأمين العام غوتيريس، والرئيس جونكر، بالإضافة
الى جميع أخواننا رؤساء الكنائس في العالم، والمجتمع الدولي، للتدخل الفوري و العاجل لضمان العدالة
والحرية في هذه المسائل.

فالعدالة في هذه الحالة لن تعود بالنفع على المجتمع المسيحي هنا فحسب، وإنما على جميع مواطني
الأراضي المقدسة. حتى يتسنى لجميع الذين يسمون مدينة القدس الشريف والأرض المقدسة وطنهم أن
يعيشوا في الحرية والسلام.

إننا نتوجه الى الله العظيم بالدعاء بان يقوينا واخواننا في هذه الاوقات الصعبة والقاسية. وندعو الله ان
يكلل جهودنا بالنجاح لاظهار الحق وتحقيق السلام.

شكرا لكم